مذكرة تفاهم

بين

مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات

و

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة

2021

مذكرة تفاهم بشأن التعاون والتنسيق
في مجال العمل الإحصائي والتدريب والدراسات

أنه في يوم الأثنين الموافق 20 سبتمبر 2021 م ، بمقر (عن بعد) في إمارة رأس الخيمة - بدولة الإمارات العربية المتحدة،

حررت هذه المذكرة بين كل من :

1. مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة في إمارة رأس الخيمة ، هاتف رقم: 072338060 ص.ب رقم: 12050 ويمثلها قانوناً سعادة/ الدكتورة ناتاشا ريدج ، بصفتها المدير التنفيذي برأس الخيمة.
ويسمى فيما بعد (بالطرف الأول)

2. مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات ، هاتف رقم : 07-2025025، ص.ب رقم: 1733 ، ويمثله قانوناً سعادة/ الأستاذة نجوى يعقوب، بصفتها المدير التنفيذي للمركز.
ويسمى فيما بعد (بالطرف الثاني)

تمهيد

تأسست مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة عام 2009 من أجل المساعدة في التنمية الإجتماعية و الثقافية و الإقتصادية لإمارة رأس الخيمة و الإمارات الشمالية في دولة الإمارات العربية المتحدة و ذلك من خلال مرسوم أميري أصدره صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، حاكم إمارة رأس الخيمة. مؤسسة القاسمي هي مؤسسة غيرربحية و شبه حكومية، و تعد مبادرة حكيمة تعبر عن رؤيا صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الأعلى للإتحاد و حاكم إمارة رأس الخيمة. يثمّن صاحب السمو و يقدّر جداً مسؤولية التعليم و البحوث، و عليه تم تأسيس مؤسسة القاسمي من أجل إنشاء هيئة عالمية للبحوث تركز على إمارة رأس الخيمة و دولة الإمارات العربية المتحدة على نطاق أوسع، و ذلك بهدف تطوير القدرات المحلية في القطاع العام و مشاركة أفراد المجتمع في أعمالها.

مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات هو مؤسسة حكومية تم إنشاؤها بموجب قانون أميري رقم (2) لعام 2016 بهدف الارتقاء بالعمل الإحصائي في إمارة رأس الخيمة وتوفير البيانات والمعلومات الإحصائية بدقة وشفافية ومهنية تتماهى مع أفضل المعايير الدولية، والعمل على تحقيق الأهداف وتنفيذ الاختصاصات التي نص عليها قانون إنشائه .
وينص قانون إنشاء المركز على أنه المصدر الوحيد للإحصاءات الرسمية على مستوى الإمارة والجهة المخولة بتنظيم العمل الإحصائي والدراسات الاستطلاعية في هذا المجال وأن للمركز شخصية اعتبارية مستقلة ويتمتع بالاستقلال المالي والاداري والأهلية القانونية اللازمة لمباشرة الأنشطة التي تضمن تحقيق الأهداف التي تم إنشاءه من أجلها، ويلحق المركز بالمجلس التنفيذي لإمارة رأس الخيمة وله مجلس إدارة تم تشكيله بموجب قرار المجلس التنفيذي رقم (5) لعام 2016 .

والأهداف التي يسعى المركز لتحقيقها بحسب المادة (6) من قانون إنشائه تتلخص في بناء نظام إحصائي متكامل ومتطور مما يسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الإمارة من خلال تقديم الدعم الإحصائي والبيانات والمؤشرات اللازمة لمتخذي القرار لرسم السياسات التنموية. كذلك، يهدف المركز إلى تنظيم وتطوير العمل الإحصائي في الإمارة، وتوفير إحصاءات دقيقة وموثوقة لكافة المستخدمين، وضمان تنفيذ الدراسات الاستطلاعية والدراسات المتخصصة وفقا للمنهجيات والأساليب العلمية المعتمدة دولياً .

مقدمة

إن مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة و مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات في إمارة رأس الخيمة والمشار إليهما فيما بعد بالطرفين، وحرصاً منهما على توطيد أواصر الشراكة والتعاون وترسيخ العلاقة لتكامل الجهود وتبادل الخبرات وتحقيق أفضل الأداء بما يحقق الأهداف الإستراتيجية والمصلحة العامة،

فقد اتفق الطرفان على ما يلي :

المادة (1)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه المذكرة ومكملا لبنودها.

المادة (2)

الأهداف

تبادل البيانات (ضمن الحفاظ على السرية المنصوصة في قانون المركز) والمعرفة بين الطرفين لتصميم وإجراء ونشر البحوث التي تطور إمارة رأس الخيمة اجتماعياً و اقتصادياً بما يتماشى مع استراتيجيات الامارة ودولة الإمارات.

تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز التعاون بين الطرفين في مجال العمل الإحصائي والتدريب والدراسات.

المادة (3)

سريان المذكرة والتعديل و الإنهاء

1. تدخل هذه المذكرة حيز التنفيذ من تاريخ توقيعها، وتظل سارية لمدة (5) سنوات تجدد تلقائيا لمدة مماثلة.
2. يجوز لأي من الطرفين وفي أي وقت إنهاء مذكرة التفاهم هذه بإشعار الطرف الآخر خطيا، بنيته في إنهائها، ويسري الإنهاء بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإشعار.
3. يجوز تعديل هذه المذكرة في أي وقت، بالموافقة الخطية من الطرفين.
4. في حال تم إنهاء مذكرة التفاهم هذه تظل البرامج والأنشطة الناشئة عنها قائمة.

المادة (4)

مجالات التعاون

اتفق الطرفان على دعم و تعزيز الدور المنوط بهما في المجالات التالية:

1. يقوم الطرفان بتبادل البيانات والمعلومات ذات الاهتمام المشترك
2. يقوم الطرفان بالتعاون في مجال الدراسات والأبحاث ذات الاهتمام المشترك..
3. سيشارك مؤسسة القاسمي و المركز الاحصاء في الأحداث التي ينظمها أحد الطرفين أو كلاهما.
4. تبادل الخبرات والمعلومات و أفضل الممارسات و تقديم الدعم الفني و الاعلامي بين الطرفين في مختلف مجالات الاختصاص لكلا الطرفين.
5. التنسيق بين الطرفين في البرامج المشتركة والحملات التوعوية والتثقيفية التي تخدم مجالات الطرفين.
6. تبادل الخبرات بين الطرفين ودعوة كل طرف للآخر في الدورات التدريبية الداخلية وورش العمل التخصصية التي يعقدها أو المؤتمرات والفعاليات التي ينظمها ومن شأنها بناء القدرات ورفع كفاءات العاملين.
7. أية مجالات أخرى يتفق عليها الطرفان وتساهم في تحقيق أغراض هذه المذكرة.

المادة (5)

الالتزامات القانونية و النفقات

يحتفظ كل من الطرفين باستقلالية عمله من الناحية القانونية و التنظيمية والمالية ، و لا ترتب هذه المذكرة أية التزامات قانونية على الطرفين ، مع تحمل كل طرف المصاريف و التكلفة الخاصة به و الناتجة عن الدخول في تنفيذ بنود هذه المذكرة.

المادة (6)

آلية تنفيذ المذكرة

- يقوم كل طرف بتسمية ممثل عنه يكون مسؤولاً عن التنسيق مع الطرف الآخر و اتخاذ كافة الخطوات اللازمة من أجل تسخير كافة الإمكانات المتوفرة والضرورية.
- يتم عقد اجتماعات دورية لمتابعة سير تنفيذ هذه المذكرة وبحث المعوقات والتحديات.

المادة(7)

التسويق للشراكة والعلاقات العامة

- اتفق الطرفان على تنسيق عمليات التسويق للشراكة وأنشطة العلاقات العامة بما يتضمن هوية الجهتين وجذب المستفيدين والإعلام وغيرها من الأنشطة بما يتماشى مع خطة العلاقات العامة المتفق عليها بين الطرفين.
- يكون الاتفاق كتابياً على جميع الاتصالات الخارجية مع الإعلام (التصريحات الإعلامية) فيما يتعلق بالتعاون.

المادة (8)

لا يجوز لأي طرف استخدام اسم الطرف الآخر أو علامته التجارية أو شعاره أو أية اختصارات له فيما يتعلق بأعماله أو خلاف ذلك دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر.

المادة (9)

سرية المعلومات والمستندات

يلتزم الطرفان بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات والوثائق والمستندات المتبادلة بينهما ولا يجوز لأي طرف استخدام تلك المعلومات والبيانات والوثائق والمستندات التي يتم تزويده بها من قبل الطرف الاخر إلا لغايات وأغراض مذكرة التفاهم هذه وبعد الرجوع للطرف الآخر.

المادة (10)

إنهاء المذكرة

في حال إخلال أحد الطرفين بأي بند من بنود هذه المذكرة و إيقاف العمل بها دون أن يترتب على ذلك أية آثار قانونية.

المادة(11)

تعديل المذكرة

يجوز للطرفان تعديل بنود هذه المذكرة أثناء سريانها وذلك بموافقة كتابية من الطرفين.

المادة (12)

تسوية المنازعات

اتفق الطرفان على تسوية أية منازعات تتعلق بتطبيق أحكام هذه المذكرة وتفسير بنودها بالطرق الودية و التشاور بينهما بما يتفق وحسن النية.

الطرف الأول

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث

السياسة العامة

ويمثلها في التوقيع

.....

الدكتورة / ناتاشا ريدج

المدير التنفيذي

مؤسسة الشيخ سعود بن صقر القاسمي لبحوث السياسة العامة
رأس الخيمة
Ras Al Khaimah
Foundation for Policy Research
SHEIKH SAUD BIN SAQR AL QASIMI

الطرف الثاني

مركز رأس الخيمة للإحصاء والدراسات

ويمثلها في التوقيع

.....

الأستاذة / نجوى يعقوب

المدير التنفيذي